

دور نقابات العمال في خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠



دور نقابات العمال في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

إعداد
مرفت ر شماوي
مستشارة في مجال حقوق الإنسان

أيار/مايو ٢٠١٨



شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من
تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية

ص.ب.: ٤١/٢٩٧٤ | المزرعة: ٧٠٢ - ٥٠١ | بيروت، لبنان
هاتف: +٩٦٣٩١٣١١٦٩ | فاكس: +٩٦٣٦٥١٨١٦٩

www.annd.org | <https://www.facebook.com/www.annd.org>

بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

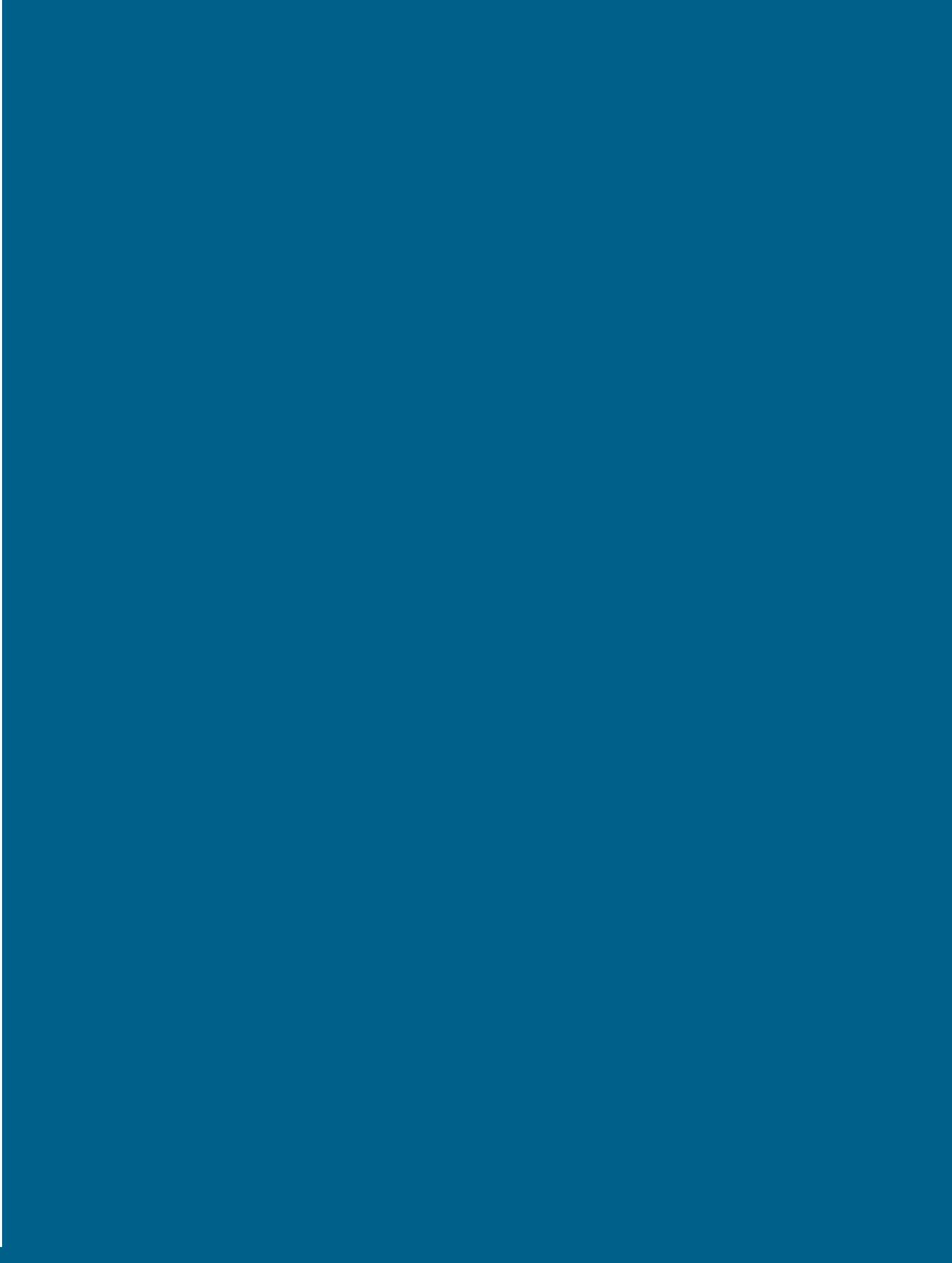


الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

**دور نقابات العمال في
خطة التنمية المستدامة
لعام ٢٠٣٠**

المحتويات

٧	خلفية حول خطة
٧	التنمية المستدامة
٧	بُنية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
١٢	النهج الوطني الشامل
١٣	متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة - العملية
١٣	الاستعراض الوطني الطوعي
١٥	الاستعراض المواضيعي
١٦	أجندة التنمية
١٦	المستدامة والعمل اللائق والنقابات العمالية
١٧	الهدف ٨: العمل اللائق
١٩	أهداف أخرى ذات العلاقة
٢٠	أجندة التنمية المستدامة والإعاقة
٢١	دور نقابات العمال في أجندة التنمية المستدامة
٢٢	الأعمال التجارية، حقوق الإنسان وحقوق العمال
٢٣	تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها: دور نقابات العمال
٢٧	المشاركة بشكل فَعّال: الدروس المستفادة



خلفية حول خطة التنمية المستدامة

توفر خطة العام ٢٠٣٠ سبيلاً للاستجابة بطريقة شاملة للتحديات العالمية الرئيسية الراهنة مثل الصراعات والفقر وتغير المناخ والتمييز ضد النساء والفتيات والحاجة إلى العمل المنتج واللائق إلى جانب النمو الاقتصادي.

يسعى إعلان خطة العام ٢٠٣٠ والأهداف والمقاصد إلى الاستفادة من الإنجازات التي تحققت في الأهداف الإنمائية للألفية ومعالجة أي ثغرات أو تأخر في التقدم أو التنفيذ.

يتألف قرار الجمعية العامة رقم ١/٧٠، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من الأجزاء الآتية:

- الديباجة؛
- الإعلان (الفقرات ١-٥٣)؛
- أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها (الفقرات ٥٤-٥٩)؛
- وسائل التنفيذ والشراكة العالمية (الفقرات ٦٠-٧١)؛
- والمتابعة والاستعراض (الفقرات ٧٢-٩١).
- من الضروري أن يتم العمل على خطة العام ٢٠٣٠ من خلال منهاج يستفيد من جميع أجزاء الخطة، ولا يركز فقط على الأهداف والمقاصد، لا سيما وأن الإعلان يتطرق إلى جوانب عديدة هامة للتنمية المستدامة غير موجودة لاحقاً في الأهداف أو المقاصد أو المؤشرات.
- الأهداف والمقاصد التي تتضمنها الخطة مترابطة وتعزز بعضها بعضاً، ولذلك يجب العمل عليها بشكل مترابط.

ساهم استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى إيجاد طريقة جديدة للتفكير حول كيفية العمل نحو التنمية المستدامة، وحول ما ينبغي أن يتبع هذه الأهداف عند انتهاء مدتها في العام ٢٠١٥. ولقد وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر ريو ٢٠+ في يونيو ٢٠١٢ على بدء عملية لوضع خطة للتنمية المستدامة لما بعد العام ٢٠١٥. ومن خلال عملية تشاور جمعت العديد من أصحاب المصلحة، تمت صياغة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما فيها أهداف التنمية المستدامة.

بُنية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

اعتمدت الأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥ خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية وثيقة «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١/٧٠ (يشار إلى هذا القرار في هذه الوثيقة بـ «خطة التنمية المستدامة»).

تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إعلاناً و١٧ هدفاً و١٦٩ مقصداً مرتبطة بالإعلان. وتم وضع مؤشرات خاصة بهذه المقاصد في وقت لاحق

الإعلان

يتضمن الإعلان أجزاءً منفصلة تتعلق بالرؤية؛ والمبادئ والالتزامات المشتركة؛ عالمنا اليوم؛ الخطة الجديدة؛ وسائل التنفيذ؛ وأخيراً المتابعة والاستعراض.

وكما يوضح الإعلان، تستند خطة العام ٢٠٣٠ إلى الافتراض بأن تحقيق التقدم في خطة العام ٢٠٣٠ يتطلب شراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويجب أن تقوم على الشفافية والمساءلة المتبادلة للشركاء. كما أن بناء القدرات أمر ضروري لتحقيق خطة العام ٢٠٣٠.

يرتكز الإعلان بقوة على مبادئ القانون الدولي. وتركز الخطة في الإعلان على خمسة عناصر أساسية تؤطر وتعزز طابعها العالمي والمتكامل والتحويلي، من خلال التركيز على الأمور الآتية:

١. الناس.
٢. الكوكب؛
٣. الازدهار؛
٤. السلام؛
٥. الشراكة.

تتمحور أجندة التنمية المستدامة حول ثلاثة جوانب للتنمية (الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). وتعيد خطة التنمية المستدامة التأكيد مراراً على هذه الجوانب.

هناك قلق في أوساط المهتمين والمهتمات في التنمية وحقوق الإنسان أنه لم يحقق النموذج التقليدي المرتكز على الجوانب الثلاثة فقط (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) تنمية مستدامة وعادلة. وقد تم توجيه عدة دعوات لإعادة النظر في هذا النهج، مشددين على أهمية الجوانب السياسة والثقافة، إضافة إلى الجوانب الثلاثة الأخرى، باعتبارهما بعدين رئيسيين للتنمية المستدامة.

لمحة عن أهداف التنمية المستدامة^٢

الهدف ١ (لا فقر): «القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان»

الهدف ٢ (لا جوع): «القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة»

الهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه): «ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار»

الهدف ٤ (تعليم ذو جودة): «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع»

الهدف ٥ (المساواة بين الجنسين): «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات»

الهدف ٦ (المياه النظيفة والصرف الصحي): «ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة»

الهدف ٧ (طاقة نظيفة وبأسعار مقبولة): «ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة»

الهدف ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي): «تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع»

الهدف ٩ (الصناعة والابتكار والبني التحتية): «إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار»

الهدف ١٠ (الحد من عدم المساواة): «الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها»

الهدف ١١ (مدن ومجتمعات مستدامة): «جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة»

الهدف ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤول): «ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة»

الهدف ١٣ (الاجراءات المناخية): «اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره»

الهدف ١٤ (الحياة تحت الماء): «حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة»

الهدف ١٥ (الحياة البرية): «حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي»

الهدف ١٦ (السلام والعدل والمؤسسات القوية): «التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات»

الهدف ١٧ (الشراكات من أجل الأهداف): «تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة»

^٢ نص أهداف التنمية المستدامة المدرج في قرار الجمعية العامة ٧٠/١، «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، والنصوص الموجزة للأهداف الواردة باللون الأزرق هي ليست نصوصاً رسمية واردة في خطة التنمية، بل تستند إلى الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، على: <http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/>

أهداف التنمية المستدامة

تتخذ خطة العام ٢٠٣٠ من الأهداف الإنمائية للألفية منطلقاً لها، وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق من هذا الإطار وأيضاً تطوير اطار التنمية المستدامة استناداً إلى الدروس المستفادة.

- تقتضي أهداف التنمية المستدامة ضرورة إتخاذ وتنفيذ إجراءات من قبل جميع البلدان - الفقيرة والغنية ومتوسطة الدخل
- لتعزيز الازدهار، تؤكد الأهداف على أن القضاء على الفقر يجب أن يتم جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي والعمل اللائق والتعليم وغيرها من الحقوق
- وتتبنى الأهداف منحى يؤكد المساواة بين الجنسين
- كما وتؤكد الأهداف أهمية سيادة القانون والوصول إلى العدالة والمؤسسات الفاعلة والشفافية وحماية الحقوق والحريات كأهداف بحد ذاتها وكوسائل لتحقيق الأهداف الأخرى
- تتناول الأهداف مجموعة من الحقوق بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل، مع التصدي لتغير المناخ وحماية البيئة.

المقاصد

لكل هدف عدد من المقاصد المرتبطة به والتي تحدد بالضبط ما يؤمل تحقيقه. تمت صياغة بعض المقاصد بلغة واضحة تدريبية وينبغي تحقيقها بحلول العام ٢٠٣٠، في حين أن البعض الآخر أقل وضوحاً. وهذا الأمر يثير القلق لأن بعض الحقوق التي تتناولها هذه المقاصد تتعلق بالتزامات مباشرة تقع على عاتق الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويعتبر تقديمها على شكل مقاصد تدريبية، دون تحديد عناصر فورية من الالتزامات حول هذه الحقوق يشكل تعارضاً مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

- تشدد آليات حقوق الإنسان أنه رغم أن الأعمال التام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن تحقيقه تدريجياً، إلا أن هناك التزاماً فورياً على الدول في البدء باتخاذ خطوات باتجاه هذا في غضون مدة قصيرة معقولة من الزمن. وينبغي أن تكون هذه الخطوات ملموسة ومحددة وتهدف بأقصى قدر ممكن من الوضوح إلى الوفاء بالالتزامات المعترف بها. كما أنه من الواضح أن الدول التي يحرم فيها عدد هام من الأفراد من المواد الغذائية الأساسية، أو من الرعاية الصحية الأولية الأساسية، أو من المأوى والمسكن الأساسيين، أو من أشكال التعليم الأساسية، تُعتبر، بدهاءةً، متخلفة عن الوفاء بالتزاماتها بمقتضى قانون حقوق الإنسان الدولي. ولكي تتمكن الدول من تبرير تخلفها عن الوفاء على الأقل بالتزاماتها الأساسية الدنيا بسبب قلة الموارد المتاحة، يجب عليها أن تثبت أنها قد بذلت كل جهد من أجل استخدام كل الموارد المتاحة في سبيل الوفاء، على سبيل الأولوية، بهذه الالتزامات الدنيا. ويتطلب هذا التحرك بأكبر قدر ممكن من السرعة والفعالية نحو هذا الهدف. وعلاوة على ذلك، فإن أية تدابير تراجعية متعمدة في هذا الشأن يجب تبريرها تبريراً تاماً بالإشارة إلى تأثير هذه التدابير التراجعية على كامل الحقوق وفي سياق الاستخدام الكامل لأقصى ما هو متاح من الموارد. وبالمثل، حتى في أوقات وجود قيود شديدة على الموارد، سواء بسبب عملية التكيف أو بسبب الانتكاس الاقتصادي أو غير ذلك من العوامل، يجب حماية الضعفاء من أفراد المجتمع المعرضين للمخاطر باعتماد برامج هادفة منخفضة الكلفة.

كما وان الإشارة إلى أقصى الموارد المتاحة في عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان تشير في آن واحد إلى الموارد داخل الدولة وإلى الموارد المتاحة من المجتمع الدولي من خلال التعاون والمساعدة الدوليين.^٣

- هناك ١٦٩ مقصداً في المجموع.
- بعض المقاصد نوعي، في حين أن بعضها الآخر كمي.
- بعض المقاصد هي مقاصد «نتائج» فيما يرتبط بعضها الآخر بـ«العملية» للوصول إلى هذه النتائج.

المؤشرات

على الصعيد العالمي، سيتم رصد واستعراض أهداف التنمية المستدامة الـ١٧ ومقاصدها الـ١٦٩ باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية.

- قام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة باقتراح مجموعة مختارة من المؤشرات ويقوم بتطويرها بشكل دوري.^٤

^٣ لمزيد من المعلومات، انظر/ي لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، «التعليق العام رقم ٣: طبيعة التزامات الدول الأطراف»، ١٩٩٠، متوفر على http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=INT%2fCESCR%2fGEC%2f4758&Lang=en

^٤ تم في التقرير الأول لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة اقتراح ٢٢٩ مؤشراً وسيتم مراجعة هذه المؤشرات وتطويرها بشكل دوري، انظر/ي ٢٠١٧/٣.E/CN.١٥، ديسمبر ٢٠١٦.

النهج الوطني الشامل

تعكس خطة العام ٢٠٣٠ تحولاً في التفكير الإنمائي من التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية إلى التنمية المستدامة المرتكزة على حقوق الإنسان. وتقدم خطة التنمية المستدامة إطاراً عالمياً؛ فيتعين على كل دولة أن تحدد أولوياتها الخاصة وأن توطن مقاصدها ومؤشراتها لتوجيه التنفيذ الوطني. ومن المتوقع بالتالي وضع خطط إنمائية وطنية وتحديثها باستمرار. وينبغي دعم الأهداف والمقاصد الخاصة بكل بلد بمؤشرات محلية ذات صلة من أجل تسجيل النتائج على أرض الواقع.

ينبغي وضع سياسات وبرامج لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة ومترابطة، تربط بين مختلف الأهداف والمقاصد. فعلى سبيل المثال، لا ينبغي النظر في هدف القضاء على الفقر من خلال زيادة الدخل فقط، بل يجب بدلاً من ذلك أن يتناول النهج الشامل لسياسات مكافحة الفقر جميع أبعاد المشكلة، مثل الافتقار إلى التعليم وسوء الصحة والجوع وعدم الوصول إلى العمل المنتج اللائق.

متابعة واستعراض

خطة التنمية

المستدامة – العملية

الاستعراض الوطني الطوعي

بموجب خطة التنمية المستدامة، تم إنشاء نظام للاستعراضات الوطنية الطوعية. وتشجع خطة العام ٢٠٣٠ الدول على «إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيد الوطني ودون الوطني، على أن تقودها وتتحكم في مسارها البلدان ذاتها» (الفقرة ٧٩ من خطة التنمية المستدامة). وستتم هذه الاستعراضات دولياً ضمن إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، حيث تقوم الدول بتقديم تقارير وطنية طوعية، تقوم بها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

يشكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنبر المركزي للأمم المتحدة لمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن يوفر المنتدى قيادة سياسية ومنبراً للشراكات بالإضافة إلى توفير التوجيهات بشأن تنفيذ خطة العام ٢٠٣٠ ومتابعتها.^٥

^٥ لمزيد من المعلومات راجع/ي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ – ضمان عدم ترك أحد خلفنا، على <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2016>

المتابعة والاستعراض من قبل الدول

تُحمل خطة العام ٢٠٣٠ الدول مسؤوليات متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والمقاصد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية على نحو منتظم.

على الصعيد الوطني: تشجع الخطة الدول على «القيام، في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، باتخاذ إجراءات طموحة على الصعيد الوطني لتلبية متطلبات تنفيذ هذه الخطة بشكل عام» (الفقرة ٧٨ من خطة التنمية المستدامة)؛ وتنص على أن عمليات التخطيط الوطنية «ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ» (الفقرة ٧٤ د) من خطة التنمية المستدامة).

وتشجع الخطة الدول على «إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني، على أن تقودها وتتحكم في مسارها البلدان ذاتها. ويمكن أن تستفيد هذه الاستعراضات من مساهمات الشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر الجهات صاحبة المصلحة» (الفقرة ٧٩ من خطة التنمية المستدامة)

على الصعيد الإقليمي: تشجع الخطة إجراء الاستعراض على الصعيد الإقليمي حيث إن من شأن المتابعة والاستعراض الإقليمي أن يتيحا فرصاً «للتعلم من الأقران، بطرق منها الاستعراضات الطوعية وتبادل أفضل الممارسات وإجراء مناقشات بشأن الأهداف المشتركة.» (الفقرة ٨٠ من خطة التنمية المستدامة)

على الصعيد العالمي: يظطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور مركزي في العمل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاستعراض على الصعيد العالمي، حيث ييسر هذا المنتدى «تبادل التجارب، بما يشمل النجاحات المحققة والتحديات الماثلة والدروس المستخلصة، وسيوفر القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات المتعلقة بالمتابعة. وسيعزز اتساق سياسات التنمية المستدامة وتنسيقها على نطاق المنظومة برمتها. ويتعين أن يكفل بقاء الخطة صالحة وطموحة على الدوام، وأن يركز على تقييم التقدم المحرز والإنجازات المحققة والتحديات التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وأيضاً القضايا الجديدة والناشئة.» (الفقرة ٨٢ من خطة التنمية المستدامة)

يعقد المنتدى الرفيع المستوى تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة كل أربع سنوات وتحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل سنة.

الاستعراض المواضيعي

سيقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً باستعراضات مواضيعية منتظمة تعكس الطبيعة المتكاملة وغير القابلة للتجزئة والمترابطة لأهداف التنمية المستدامة. وسيتضمن ذلك القضايا المتداخلة والشاملة والقضايا الناشئة. وسيناقش المنتدى السياسي رفيع المستوى، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المواضيع الآتية في السنوات المقبلة:

٢٠١٧: القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في عالم متغير؛

٢٠١٨: التحول نحو مجتمعات مستدامة ومرنة؛ و

٢٠١٩: تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة.

كما وسيركز المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً في مناقشاته على الأهداف الآتية، دون الإخلال بالطابع المتكامل وغير القابل للتجزئة والمترابط لأهداف التنمية المستدامة، بغية تيسير إجراء استعراض متعمق للتقدم المحرز في جميع الأهداف على مدى دورة مدتها أربع سنوات، مع وسائل التنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بالهدف ١٧، الذي سيتم استعراضه سنوياً. وستكون الأهداف التي سيجري استعراضها كما يأتي:

٢٠١٧: الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٩ و ١٤؛

٢٠١٨: الأهداف ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥؛ و

٢٠١٩: الأهداف ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦.

أجندة التنمية المستدامة والعمل اللائق والنقابات العمالية

تجدر الإشارة إلى أن أجندة التنمية المستدامة لا تشير بشكل مباشر إلى الحقوق النقابية ودور النقابات في تحقيق أجندة التنمية. إلا أن الإشارة إلى أجندة العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية تشمل ضمناً حماية الحقوق النقابية.

ويمكن تلخيص المحاور الاستراتيجية الأربعة التي يحددها برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية بما يأتي:

- استحداث فرص العمل
- توسيع نطاق الحماية الاجتماعية
- تعزيز الحوار الاجتماعي
- ضمان احترام الحقوق في العمل

الهدف الأساسي في أجندة التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق هو الهدف ٨. وعدد من مقاصد الهدف ٨ بالإضافة إلى مقاصد أخرى في أجندة التنمية المستدامة تعالج جوانب عدة من أجندة العمل اللائق التي قامت منظمة العمل الدولية بتطويرها وتبنيها.

يتناول الهدف ٨ مجموعتين من المسائل. فهو يروج من جهة للنمو الاقتصادي، ويتناول من جهة أخرى العمالة المنتجة والعمل اللائق. وبإدراج العنصرين في هدف واحد، يمكن للمرء أن يستنتج أن الهدف يؤيد نموذجاً يفترض أن النمو الاقتصادي يعزز فرص العمل والعمالة ويعزز بوجه خاص العمل اللائق.

ولقد اعتمدت منظمة العمل الدولية برنامج العمل اللائق في ما يتعلق بالناس في حياتهم في العمل، بما في ذلك حول فرص العمل المنتجة والمدة للدخل العادل والسلامة في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأسر وآفاق أفضل للتنمية الشخصية والاندماج الاجتماعي وحرية الناس في التعبير عن مخاوفهم وتنظيم القرارات التي تؤثر على حياتهم والمشاركة فيها وتكافؤ الفرص والمعاملة لجميع النساء والرجال^٦ وقد قامت منظمة العمل الدولية ونقابات العمال بحملة قوية من أجل الترويج للركائز الأربع لبرنامج العمل اللائق لتصبح عناصر لا تتجزأ من الخطة الجديدة لعام ٢٠٣٠.

^٦ منظمة العمل الدولية، «العمل اللائق» على

<http://www.ilo.org/global/topics/decent-work/lang-en/index.htm>

تسلط منظمة العمل الدولية الضوء على أن العمل اللائق ليس مجرد هدف - بل يشكل محركاً للتنمية المستدامة. ولذلك، يمكن القول إن هدف التنمية المستدامة ٨ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

الهدف ٨: العمل اللائق

تقترح مقاصد الهدف ٨ في أجندة التنمية المستدامة تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال؛ والحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب؛ والقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود؛ وحماية حقوق العمال، وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة.

- الهدف ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- ٨,٦ الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول العام ٢٠٢٠
- ٨,٧ اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والإتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول العام ٢٠٢٥
- ٨,٨ حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وأمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة
- ٨,٩ وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول العام ٢٠٣٠
- ٨,١٠ تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها
- ٨,٨ أ. زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً
- ٨,٨ ب. وضع وتفعيل استراتيجيات عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول العام ٢٠٢٠
- ٨,١ الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً
- ٨,٢ تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة العمالة
- ٨,٣ تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية
- ٨,٤ تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجياً، حتى العام ٢٠٣٠، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة
- ٨,٥ تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول العام ٢٠٣٠

أهداف أخرى ذات العلاقة

وفي الوقت نفسه، غالباً ما يدفع الافتقار إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الناس في كثير من الأحيان إلى الخروج من قوة العمل والوقوع في الفقر، ويعمل القطاع الصحي بشكل متزايد على توظيف المزيد من الناس في جميع أنحاء العالم، الذين يحتاجون أيضاً إلى ظروف عمل لائقة.

الهدف ٤: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

ويرتبط ذلك أيضاً بالتعليم، الذي يشكل غاية في حد ذاته ووسيلة للحصول على عمل لائق، وخاصة للشباب، في حين أن هناك حاجة إلى التعلم مدى الحياة لمواكبة المهارات المتغيرة اللازمة لسوق العمل.

الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

يشكل التمكين الاقتصادي للمرأة أمراً أساسياً لتحقيق المساواة بين الجنسين. فلا تؤدي مشاركة المرأة في العمل المنتج واللائق إلى منافع لها فحسب بل إلى تحقيق مجتمعات أكثر إنصافاً وديناميكية اقتصادية أكبر تفيد الجميع. ولهذا، فإن وضع سياسات وقوانين جديدة لضمان امتثال المؤسسات التجارية لتشريعات مكافحة التمييز وضمان المساواة والحد الأدنى للأجور ومعايير العمل الأساسية، ولحصول الجميع على الحماية الاجتماعية هي جوانب أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين في العمل. ومن المهم الإشارة أن أجندة التنمية المستدامة لا تتعلق فقط بعمل المرأة مدفوع الأجر حيث ينص المقصد ٥،٤ على ضرورة «الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني».

العمل اللائق ودعم حقوق العمال أمران أساسيان للتنمية المستدامة، ومن الضروري التأكيد أن أجندة العمل اللائق تتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ككل مع التركيز بالطبع على أهمية الهدف ٨. غير أن أهمية خاصة أيضاً في ما يتصل بالأهداف ١ و ٥ و ١٠ و ١٣ و ١٦. وتلعب النقابات العمالية أدواراً هامة في تحقيق جميع هذه الجوانب.^٧

الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

إنّ حماية حقوق العمال، التي هي في صلب عمل النقابات، من شأنها أن تخرج الناس من الفقر، كما أن إرساء الحماية الاجتماعية من شأنه أن يكفل ألا يغرق الناس أكثر في الفقر.

الهدف ٢: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

يرتبط العمل اللائق أيضاً بالقضاء على الجوع. وهناك ثلاثة جوانب في هذا الإطار: يوظف القطاع الزراعي وإنتاج الأغذية عدداً من الناس أكبر من أي قطاع آخر؛ كما ويعيش معظم الناس الذين يعيشون في فقر مدقع في المناطق الريفية، ويعتمد الكثير منهم على الأرباح المكتسبة من الزراعة؛ ولذلك فإن العمل اللائق في سلسلة إنتاج الأغذية أمر ضروري لتحقيق القضاء على الجوع

الهدف ٣: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

يرتبط العمل اللائق أيضاً بالصحة الجيدة والرفاه. وهنا أيضاً ثلاثة عناصر: يزيد العمال الصحيون وظروف العمل اللائق والأمن من إنتاجية العمال؛

^٧ شبكة تعاون نقابات العمال في التنمية، «أهداف التنمية المستدامة: مسألة تخص نقابات العمال»، متوفر على: http://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/tudcn_draft_pamphlet_24_sept.pdf

أجندة التنمية المستدامة والإعاقة

في ما يتعلق بأجندة التنمية المستدامة، الإعاقه والعمل، يهدف المقصد ٨,٥ إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقه، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول العام ٢٠٣٠.

وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن خطة العام ٢٠٣٠ إشارات عديدة تتعلق بالوصول إلى العمل، بما في ذلك المقصد ٤,٥ بشأن ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى التدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقه؛ والمقصد ١٠,٢ الذي يشير إلى تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن الإعاقه. ومن المقاصد ذات الصلة الهامة أيضاً بهذا الإطار المقصد ١١,٢ الذي يدعو إلى توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشه بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقه. وسيؤثر ذلك على زيادة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقه إلى العمل والعمالة. والامتثال للالتزاماتها»^٨.

الهدف ٩: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

كما تشكل التنمية الصناعية أمراً حاسماً بالنسبة لعالم العمل، والعمل اللائق أساسي لتكون هذه التنمية شاملة للجميع ومستدامة. وتتضمن برامج تنمية البنية التحتية المكثفة للعمالة فوائده عمالة كبيرة للنساء والرجال الذين يعيشون في فقر.

الهدف ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها

مكافحة أوجه عدم المساواة هي أحد الشروط الأساسية للتنمية المستدامة. وتلعب نقابات العمال دوراً أساسياً في حث الحكومات على اعتماد سياسات بشأن قضايا مثل الأجور، والضرائب، والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية.

الهدف ١٣: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

يحتاج ذلك إلى تغييرات بعيدة المدى في نظم الطاقة وفي جميع القطاعات الاقتصادية، وتحت النقابات الحكومات على إعادة تدريب العاملين في الصناعات عالية الانبعاثات ودعم العمال المتأثرين بتغير المناخ.

الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهْمُش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

إن عمل نقابات العمال على تعزيز سيادة القانون والديمقراطية والحرية النقابية والمفاوضة الجماعية تسهم جميعها إسهاماً قيماً في بناء مجتمع عادل وسلمي.

٨ اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٢٣ (٢٠١٦) بشأن الحق في شروط عمل عادلة ومواتية، E/C.12/GC/23، ٢٧ نيسان/ابريل ٢٠١٦، الفقرة ٥٩.

دور نقابات العمال في أجندة التنمية المستدامة

عملت نقابات العمال على خطة العام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة منذ البداية، وحرصت على إظهار أهمية إدماج العمل اللائق وعدم المساواة وإشراك المجتمع المدني بشكل بارز في الأجندة.^٩

بعد قمة الأرض لعام ١٩٩٢، أنشئت تسع مجموعات رئيسية بحيث يمكن للناس من أوسع شريحة ممكنة من المجتمع من تغذية عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة. ويشكل العمال ونقابات العمال إحدى هذه المجموعات؛ وتشمل المجموعات وقطاع الأعمال والصناعة، والمنظمات غير الحكومية،^{١٠} ومن خلال إشراك منظمة العمل الدولية ونقابات العمال في عملية صياغة أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أدرجت أولويات مثل العمل اللائق ومعالجة عدم المساواة في الخطة. وتشتمل الخطة إلى إشارات حول ضرورة تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرّد والرخاء الذي يشمل الجميع وللإزدهار العميم وتوافر فرص العمل الكريم للجميع.

٩ شبكة تعاون نقابات العمال في التنمية، «أهداف التنمية المستدامة: مسألة تخص نقابات العمال»، متوفر على : http://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/tudcn_draft_pamphlet_24_sept.pdf

١٠ منير معارف التنمية المستدامة، «العمال ونقابات العمال»، متوفر على: <https://sustainabledevelopment.un.org/majorgroups/about/>

الأعمال التجارية،

حقوق الإنسان

وحقوق العمال

في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، تركز مقاصد الهدف ٨ على عدد من القضايا بما في ذلك الحفاظ على النمو الاقتصادي للفرد؛ وزيادة الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والتطور التكنولوجي والابتكار؛ والسياسات الإنمائية التي تدعم إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها؛ وتعزيز كفاءة الموارد العالمية في الاستهلاك والإنتاج.

ومن الضروري التأكيد أن الأعمال التجارية ملزمة باحترام قوانين العمل والاتفاقيات القائمة لحماية حقوق العمل، حيث تحدد اتفاقيات منظمة العمل الدولية العديد من حقوق العمال الأساسية. وتحدد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان مسؤولية الأعمال التجارية عن احترام حقوق العمال. وبحسب قانون حقوق الإنسان الدولي، على الحكومات واجب حماية الأفراد من الانتهاكات من قبل جهات خاصة بما في ذلك الشركات وغيرها من الأعمال التجارية.

تشدد اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على واجب الدولة «في اتخاذ تدابير تكفل ألا تتدخل الأطراف الثالثة، مثل أصحاب العمل والمؤسسات التجارية من القطاع الخاص، بالتمتع بالحق في العمل في ظروف عمل عادلة ومواتية.

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها: دور نقابات العمال

يحق للنقابات، باعتبارها إحدى المجموعات الرئيسية، أن تشارك في مراحل التنفيذ والمتابعة والرصد. وهناك فرصة مثالية للنقابات للتأثير على الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة من خلال عدد من الإجراءات بما فيها:^{١١}

- إقامة حوار بين الحكومات ونقابات العمال والمجموعات الرئيسية الأخرى حول السياسات الاجتماعية والاقتصادية
- الضغط من أجل ضمان حرية تكوين النقابات والجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية
- الضغط ليكون العمل اللائق في صميم استراتيجيات النمو الوطني
- التأكيد من أن الخطط الوطنية لأهداف التنمية المستدامة تعالج مصالح جميع العمال في قطاعات العمل المختلفة
- معالجة عدم المساواة والفقر من خلال الضغط على الحكومات تبني سياسات حول الأجور والضرائب والحماية الاجتماعية للجميع وظروف العمل الجيدة
- التأكيد من أن الهدف ٨ ومقاصده بشأن العمل اللائق، وغيرها من أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ذات العلاقة، مدرجة في الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

المهمة الآن هي تحويل أجندة التنمية المستدامة إلى حقيقة تخدم حقوق العمال والحقوق النقابية. أبدى العمال رأيهم خلال عملية تطوير خطة العام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال منظمة العمل الدولية والنقابات العمالية وهيئات أخرى؛ والآن، هم بحاجة إلى الإسهام في كل مستوى من مستويات التنفيذ على المستويات الوطنية والدولية.

للعمال ونقاباتهم الحق في المشاركة في جميع جوانب العملية الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة في بلدانهم. والنقابات العمالية التي تمثل أصوات الملايين من العمال في جميع أنحاء العالم هي أفضل من يمكنه ضمان سماع رغباتهم وشواغلهم في هذه المرحلة الحاسمة. ويمكن للنقابات العمالية، من خلال دورها التمثيلي واسع القاعدة، أن تشكل قوة ضغط هامة تؤثر على كيفية تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

^{١١} "الدليل المرجعي لنقابات العمال بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، متوفر على: <http://actrav-courses.itcilo.org/library/sdgs/en/other-documents-and-links/resources-for-trade-unions/trade-union-reference-manual-on-sdgs>

دور النقابات

تعريف الأعضاء بخطة العام ٢٠٣٠

ينبغي أن يدرك أعضاء نقابات العمال أولاً أهمية خطة العام ٢٠٣٠ للعمال والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة مثل العمال المهاجرين والنساء والعمال في الاقتصاد غير المنظم وصلتهم بالحركة النقابية. لذا يتعين على أعضاء النقابات أن يكونوا على علم بالقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة والعمل على المستوى الوطني والمحلي وان يتمتعوا بالمهارات والأدوات المناسبة. وسيطلب هذا في كثير من الحالات تدريب المسؤولين النقابيين والأعضاء. ولكي تشارك النقابات بفعالية، ينبغي أن يكون لديها فهم جيد للتطورات الأخيرة على صعيد السياسات في بلدها في المجالات ذات الصلة.

ومن المهم أيضاً البحث عن شركاء متشابهين في التفكير، مثل المنظمات النسائية، ومنظمات حقوق الإنسان، أو غيرها من منظمات المجتمع المدني الوطنية أو الإقليمية، للنظر في تنظيم أنشطة معاً بشأن القضايا المشتركة ووضع الرسائل الرئيسية.

التأثير على السياسات لتنفيذ خطة العام ٢٠٣٠ على جميع الأصعدة

يمكن لنقابات العمال أن تشارك في صنع السياسات الحكومية بشأن القضايا المتصلة بأهداف ومقاصد خطة العام ٢٠٣٠، ويمكن أن يتم ذلك على الصعيد الوطني، من خلال المشاركة في صياغة الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات والخطط المواضيعية والقطاعية ذات العلاقة.^{١٣}

^{١٣} استراتيجية شبكة تعاون نقابات العمال في التنمية على خطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، متوفر على: https://www.ituc-africa.org/IMG/pdf/tudcn_agenda_2030_strategy_19.09_en.pdf

منظمة العمل الدولية وأهداف التنمية المستدامة^{١٢}

منظمة العمل الدولية هي وكالة تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن وضع معايير العمل ووضع سياسات لتعزيز العمل اللائق للجميع. وخلافاً للوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، لدى منظمة العمل الدولية هيكل إداري فريد ثلاثي الأطراف يمثل الحكومات وأصحاب العمل والعمال، ما يعطي العمال وأصحاب العمل صوتاً متساوياً مع الحكومات ويشجع النقاش الحر والمفتوح. ويتم تنفيذ البرامج في كل بلد من خلال برنامج توفير العمل اللائق، وهو إطار لأنشطة منظمة العمل الدولية.

شاركت منظمة العمل الدولية عن كثب في وضع خطة العام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي فإن برنامج توفير العمل اللائق يحتل مكانة بارزة في "تحويل عالمنا" وفي الأهداف نفسها، ولا سيما الهدف ٨.

إن منظمة العمل الدولية هي الوكالة "الوصية" على أهداف ومقاصد التنمية المستدامة المتعلقة بالعمل، وهي مسؤولة بصفة خاصة عن تنسيق رصد المؤشرات المتعلقة بعدد من المقاصد.

^{١٢} مكتب الإحصاءات التابع لمنظمة العمل الدولية، والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية لآسيا والمحيط الهادئ، "مؤشرات العمل اللائق في إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة"، متوفر على:

[groups/public/---asia/---ro-/http://www.ilo.org/wcmspublic/493329_bangkok/documents/presentation/wcms](https://www.ilo.org/wcmspublic/---asia/---ro-/http://www.ilo.org/wcmspublic/493329_bangkok/documents/presentation/wcms)

على الصعيد الإقليمي، يمكن لنقابات العمال أن تقوم بما يأتي:

- مطالبة حكوماتها بنقل أولوياتها النقابية إلى الأجسام المتخصصة في الهيئات الإقليمية التي تتعامل مع خطة العام ٢٠٣٠ (جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي)
- المشاركة في مبادرات الأمم المتحدة الإقليمية لرصد واستعراض ومتابعة خطة العام ٢٠٣٠
- المشاركة في مبادرات المجتمع المدني الإقليمية لتنفيذ خطة العام ٢٠٣٠.

على الصعيد العالمي، يمكن لنقابات العمال أن تقوم بما يأتي:

- مطالبة حكوماتها بإدراج أولويات النقابات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة، الذي يقوم باستعراض ورصد تنفيذ خطة العام ٢٠٣٠
- استخدام آليات منظمة العمل الدولية وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ولا سيما في ما يتعلق بكيفية تأثيرها على العمل والعمالة.

النظام الإشرافي لمنظمة العمل الدولية^{١٥}

يُعد الالتزام بتطبيق معايير منظمة العمل الدولية نظام إشرافي فريد من نوعه على الصعيد الدولي. وتقوم منظمة العمل الدولية بانتظام بفحص تطبيق المعايير من قبل الدول الأعضاء وتشير إلى المجالات التي يمكن تطبيقها على نحو أفضل. وفي حالة وجود أي مشاكل في تطبيق المعايير، تسعى منظمة العمل الدولية إلى مساعدة البلدان من خلال الحوار الاجتماعي والمساعدة التقنية.

التأثير على السياسات من خلال عمليات المتابعة والاستعراض

تطلب خطة العام ٢٠٣٠ من الحكومات إجراء استعراضات منتظمة للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة وأهدافها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وهذا يوفر للنقابات العمالية فرصة مثالية للتأثير على السياسات التي تدافع عن حقوق العمال وتحمي مصالح الفقراء والضعفاء من خلال المشاركة في عمليات المتابعة والاستعراض هذه بدءاً من التخطيط والتنفيذ ووصولاً إلى الرصد والاستعراض والإبلاغ عن الإنجازات. ويمكن المشاركة على الصعيد العالمي من خلال المشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآليات منظمة العمل الدولية.^{١٤}

على الصعيد الوطني، يمكن لنقابات العمال أن تقوم بما يأتي:

- مطالبة حكومتها بإشراك نقابات العمل في وضع الخطط من أجل تنفيذ خطة العام ٢٠٣٠
- الانضمام إلى تحالفات المجتمع المدني للعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- المشاركة في برنامج توفير العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية في بلدها، والذي يتضمن العديد من القضايا التي تغطيها أهداف التنمية المستدامة
- التعاون مع هيئات الأمم المتحدة على الصعيد المحلي
- تعريف العمال على خطة العام ٢٠٣٠ وأهميتها بالنسبة لحياتهم.

^{١٤} "الدليل المرجعي لاتحاد النقابات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" متوفر على: <http://actrav-courses.ilo.org/library/sdgs/en/other-documents-and-links/resources-for-trade-unions/trade-union-reference-manual-on-sdgs>

^{١٥} للمزيد من المعلومات عن النظام الإشرافي لمنظمة العمل الدولية، انظري: <http://www.ilo.org/global/standards/applying-and-promoting-international-labour-standards/lang-en/index.htm>

وضعت منظمة العمل الدولية وسائل مختلفة للإشراف على تطبيق اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية في القانون والممارسة بعد تصديق الدول عليها. وهناك نوعان لآلية الإشراف:

- نظام الإشراف العادي: فحص التقارير الدورية المقدمة من الدول الأعضاء بشأن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ أحكام الاتفاقيات المصدق عليها
- الإجراءات الخاصة: إجراءات حول بيانات وإجراءات شكاوى ذات تطبيق عام، بالإضافة إلى إجراء خاص للحرية النقابية

النظام العادي للإشراف على تطبيق المعايير

يستند نظام الإشراف العادي إلى قيام الهيئتين التابعتين لمنظمة العمل الدولية بفحص التقارير عن التطبيق في القانون والممارسة المرسلة من الدول الأعضاء، وعن الملاحظات الواردة في هذا الصدد من منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل. وهناك لجنتان:

- لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات
- اللجنة الثلاثية لمؤتمر العمل الدولي المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات

الإجراءات الخاصة

خلافاً لنظام الإشراف العادي، تستند الإجراءات الثلاثة الواردة أدناه إلى تقديم بيان أو شكوى:

- إجراء للبيانات بشأن تطبيق الاتفاقيات المصدق عليها.
- إجراء للشكاوى بشأن تطبيق الاتفاقيات المصدق عليها.
- إجراء خاص بشأن الشكاوى المتعلقة بالحرية النقابية من خلال لجنة الحرية النقابية

المشاركة بشكل

فَعَال: الدروس

المستفادة

الإستباقية: بدلاً من انتظار دعوتها للمشاركة في وضع خطط العمل الوطنية للتنمية المستدامة، يجب على النقابات أن تعدّ مواقفها واستراتيجياتها بشكل استباقي وفي أقرب وقت ممكن، وإعلام الحكومة بها والضغط على الحكومة من أجل تبنيها.

بناء المهارات: ستحتاج العديد من النقابات إلى زيادة خبرتها الجماعية بشأن القضايا التقنية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مثل مراجعة وتحليل السياسة الاقتصادية العامة، والميزانية العامة، وسياسة العمالة، والمؤشرات الإحصائية، بالإضافة إلى خطة التنمية المستدامة ذاتها وعلاقتها بحقوق العمال والحقوق النقابية.

الإصرار على المشاركة الحقيقية في جميع المراحل: تظهر التجربة أنه عندما شاركت نقابات العمال في هذا النوع من المشورات كانت المشاورات أحياناً رمزية، دون أي محاولة حقيقية من الأطراف للاستماع إلى وجهات نظر بديلة. وفي حين أن النقابات قد تكون قد شجعت على المساعدة في وضع خطط وطنية، فإنها كثيراً ما تم استبعادها من مراحل التنفيذ والرصد والتقييم الحيوية. لذلك، من الضروري أن تصر النقابات على إشراكها في المراحل الأولية من المشاورات ووضع الاستراتيجيات والخطط، بما في ذلك بأن تشارك في لجان صياغة هذه الوثائق وأيضاً في المتابعة والإشراف على التنفيذ.

للنقابات تاريخ طويل من المشاركة الفعّالة في أطر التنمية العالمية، وإقامة صلة واضحة بين العمل النقابي اليومي والتخطيط الوطني للتنمية المستدامة هو امر في غاية الأهمية. وتشير الدروس المستفادة من هذا العمل وغيره من الأعمال، التي تشمل العمل في بيئات معقّدة وربما غير مؤاتية للعمال والنقابات، إلى أن عدداً من التكتيكات قد تساعد النقابات على المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة^{١٦}:

الإصرار على إشراك نقابات العمال: في الماضي، تم تهميش نقابات العمال في بعض الأحيان، لأن الحكومات تضعها على نفس مستوى المنظمات غير الحكومية في مندييات التشاور، حيث يتم استبعاد النقابات العمالية بحجة أن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية مشمولة في المشاورات. ومن هنا من المهم تذكير الحكومات ومسؤولي الأمم المتحدة بأن نقابات العمال والمنظمات غير الحكومية مختلفة (ليس أقلها أن نقابات العمال هي منظمات ديمقراطية وتمثيلية وجماعية للعمال). يعكس الهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية مكانة نقابات العمال، على قدم المساواة مع أصحاب العمل ومنظمات الصناعات، وينبغي للنقابات أن تصر على ذلك على الصعيد الوطني.

١٦ الدليل المرجعي لنقابات العمال بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، متوفر على: <http://actrav-courses.itcilo.org/library/sdgs/en/other-documents-and-links/resources-for-trade-unions/trade-union-reference-manual-on-sdgs>

معايير العمل الدولية: الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية^{١٧}

حدّد مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ثماني اتفاقيات باعتبارها "أساسية" تغطي مواضيع تُعتبر مبادئ وحقوقاً أساسية في العمل. وهي تتعلق بالمسائل الآتية: الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية؛ والقضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي؛ والقضاء الفعلي على عمل الأطفال؛ والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة. وهذه المبادئ مشمولة أيضاً في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (١٩٩٨).

وتتجسد المبادئ في الاتفاقيات الأساسية الثماني الآتية لمنظمة العمل الدولية:

١. اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)
٢. اتفاقية حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)
٣. اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)
٤. اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)
٥. الاتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)
٦. اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)
٧. اتفاقية المساواة في الأجر، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)
٨. اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)

^{١٧} منظمة العمل الدولية، "الاتفاقيات والتوصيات"، متوفر على: <http://www.ilo.org/global/standards/introduction-to-international-labour-standards/conventions-and-recommendations/lang--en/index.htm>

الدعوة إلى السياسات لصالح الفقراء؛ تتبنى العديد من الحكومات سياسات ليست في صالح الفقراء والفئات المهمشة، وقد تُفرض عليها مثل هذه السياسات من خلال اتفاقيات الدين والمساعدة الدولية. لذلك يجب أن تكون النقابات قادرة على تحليل السياسات وتأثيرها ومستعدة لمساءلة الحكومات والمؤسسات المالية بشأن سياساتها هذه.

العمل مع الشركاء: يمكن أن يساعد العمل مع منظمات المجتمع المدني الأخرى المتشابهة في التفكير في بناء حركة من أجل السياسات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية. ومن شأن العمل عن كثب مع نقابات العمال الأخرى في البلد، أو حتى من بلدان أو مناطق أخرى، أن يساعد على توفير صوت نقابي موحد أقوى في التفاوض بشأن الخطة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

الإصرار على العمل اللائق بمعناه الواسع: تركّز الحكومات في كثير من الأحيان على الاقتصاد والعمالة وتستبعد قضايا مهمة أخرى مثل حقوق العمال. وينبغي لنقابات العمال أن تصر على إدراج الحقوق ومختلف أشكال العمل والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي في الخطة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

كسب دعم وسائل الإعلام: يمكن لنقابات العمال أن تعمل بنجاح مع وسائل الإعلام لتأييد موقفها حول خطة التنمية. ويمكن أن يكون هذا، بالإضافة إلى الضغط وحملات التوعية العامة، مفيداً في كسب تأييد الرأي العام.

